أهداف الثورة الإسلامية؛ إطار علمي وفلسفي

في أي حركة اجتماعية وسياسية، يُعد تحديد الأهداف والقيم الأساسية الخطوة الأولى على طريق تحقيق التغيير والتحوُّل. هذه الأهداف لا تحدد مسار العمل فحسب، بل تشكّل أيضاً الأساس الأيديولوجي والروحي للحركة. تتميز الثورة الإسلامية الإيرانية، بأُسُسها الإسلامية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية، بهيكلية موجّهة بالهدف ومتعددة الأبعاد، تغطي الأهداف الأساسية وحتى التفاصيل التشغيلية. من منظور الإمام الخميني(رض)، لم تكن هذه الثورة مجرد تغيير سياسي، بل كانت تحولاً إنسانياً وثقافياً وروحياً، يهدف إلى تحقيق الحكم الإسلامي، والإستقلال الوطني، والعدالة الاجتماعية، وتزكية المجتمع.

١. الإسلام وحاكمية الدين.. الهدف الأساسي والروحي

كان الهدف الأول والأهم للثورة الإسلامية هو إحياء الإسلام وإقامة حاكمية التعاليم الدينية في المجتمع الإيراني. وصف الإمام الخميني(رض) هذه الثورة ليس مجرد تحول سياسي، بل إستمراراً لطريق الأنبياء(ص) والأئمة الأطهار(ع)، ورآها تحقيقاً للحاكمية الإلهية على مدار الشريعة المحمدية في هذا البلد. هذا الهدف، في مقابل التحليلات السياسية والاقتصادية، كان يؤكد على الجوانب الدينية والروحية والفكرية.

في هذا المسار، كان الإمام الخميني(رض) يعرّف مفهوم الحكم الإسلامي كنظام سياسي قائم على الشريعة، والعقلانية، والعدالة، والقيم الأخلاقية. لم يقتصر هذا الحكم على الإلتزام والحدود بتطبيق القوانين الدينية فحسب، بل استخدم المبادئ الإسلامية كمصدر رئيسي للإستنباط والتفسير والتوجيه والتنفيذ في طريق تحقيق كل المطلوبيات الجماعية (العدالة، الحرية، الاستقلال، الإنسانية، التقدم و...).

في هذا الإطار، لم يكن كفاح الشعب من أجل "حاكمية الدين" خياراً سياسياً أحادي البُعد، بل كان خياراً أخلاقياً وروحياً وعقلياً.

برأي الإمام الخميني (رض)، كان برنامج الحكم الإسلامي قائماً على أصل التوحيد، وكان هدفه الأساسي والنهائي هو معرفة الله، والروحانيات الإسلامية، وإقامة ونشر العدل والعدالة: "جميع التكوينات التي كانت في الإسلام منذ صدر الإسلام حتى الآن، وكل الأشياء التي كان لها الأنبياء منذ صدر الخليقة حتى الآن، وأولياء الإسلام حتى آخرهم، هي روحانيات الإسلام، هي عرفان الإسلام، هي معرفة الإسلام، في رأس جميع الأمور تقع هذه الروحانيات. إن تشكيل الحكومة من أجل هذا، بالطبع إقامة العدل، لكن الغاية النهائية هي تعريف الله وعرفان الإسلام" (صحيفة الإمام، ج ٢٠، ص٢٩٨).

الحكم الإسلامي لديه برنامج لجميع شؤون حياة البشر ويضمن سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة ويزيل الظلم والنهب والفساد. كان يرى إقامة القانون والحرية في حدود القوانين الإسلامية والبلاد من بين الأهداف المهمة للحكم الإسلامي. في بيان واجبات هذا الحكم، كان يعدّ تنفيذ العدالة الحقيقية، ونشر الإسلام في العالم، وإقامة الحاكمية العالمية للإسلام واجباً أساسياً، وكان يؤكد في هذا الطريق على الاستثمار في إحياء الهوية الإسلامية للمسلمين. كان سماحة الإمام(رض) يرى الحفاظ على الديمقراطية، وتأمين المُثُل الإنسانية للأمّة، والحركة في إطار ضوابط الإسلام من واجبات الحكم، وكان يعتقد أن مراعاة معايير الإسلامية بدقة تضمن تقدّم المجتمع.

٢. تربية الجيل القادم وإصلاح الثقافة.. الركائز المحورية

كان أحد الأهداف الرئيسية للثورة الإسلامية هو إصلاح ثقافة المجتمع والتربية الصحيحة للجيل القادم. كان الإمام الخميني(رض) يؤكد أنه بدون تغيير ثقافة وقيم المجتمع، لا يمكن لأي تغيير سياسي واجتماعي أن يكون مستداماً ومؤثراً. في هذا المسار، كانت تنشئة وتربية الأطفال الإيرانيين على أساس المبادئ الإسلامية والقيم الإنسانية، والمهارات الأخلاقية والمعرفية، والتعليم في المجالات العلمية والدينية، من الأولويات الرئيسية لنهضة الإمام الخميني(رض). هذه التربية، لا يجب أن تكون دائماً في مركز الاهتمام في المدارس والمراكز التعليمية والجامعية فحسب، بل أيضاً في الأسرة والمجتمع.

كان إصلاح الثقافة في النظرة المتطلعة للإمام(رض) يعني تغيير البنى الفكرية، والقيم الاجتماعية، والاتجاهات السياسية. كان هذا التغيير موجهاً في الغالب إلى محاربة الثقافة المادية، وعدم المسؤولية الاجتماعية، والاستهلاكية، والتفكير المتغرب الذي كان قد انتشر بشدة في عهد البهلوي. سعت الثورة الإسلامية في هذا المسار إلى خلق ثقافة قائمة على الإسلام، والقيم الإنسانية، والعدالة، والإنسانية، والاستقلال. هذه الثقافة، لم تكن تساعد فحسب في خلق هوية وطنية ودينية، بل كان لها أيضاً دور أساسي في طريق المقاومة ضد الاستعمار والتبعية للقوتين العظميين آنذاك.

٣. تزكية النفس ومكافحة الفساد.. الأهداف الروحية والأخلاقية

كان أحد الأهداف العميقة والروحية للثورة الإسلامية من منظور الإمام الخميني(رض)، هو إخراج الناس من أسر نفوسهم. كان يؤكد أنه يجب على البشر، في طريق تحقيق حياة سعيدة، ليس فقط التحرر من الظلم والاستبداد الخارجي والجماعي، بل يجب أيضاً أن يتحرروا من أسر نفوسهم.

مفهوم تزكية النفس وتهذيبها "الذي يعني في فكر مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بناء الذات وتصفية النفس من جميع الظلمات" يُعدّ ضرورة أساسية في طريق تحقيق العدالة الاجتماعية وخلق مجتمع متحضر وكذلك بلوغ الكمال الفردي والجماعي للإنسان. تزكية النفس لا تشير فقط إلى التغيير الداخلي للإنسان، بل في الرؤية السياسية للإمام الخميني(رض) ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيير الاجتماعي والسياسي أيضاً، وبتعبير آخر، تُعدّ من الدعائم الرئيسية للإصلاح الاجتماعي وخلق مجتمع قائم على القيم الإسلامية.

هذه النظرة العميقة لتزكية النفس في بُعديها الداخلي والخارجي هي التي مهّدت الأرضية النظرية للدخول في مكافحة الفساد والفحشاء على جميع المستويات الثقافية والاجتماعية والسياسية.

من وجهة نظر الإمام الخميني(رض)، أحد محاور فلسفة الحكم الإسلامي هو مكافحة المفاسد والمراكز التي تثبط ثقافة المجتمع وتمنع نمو الشباب. التنفيذ المتناسق والشامل لأحكام وقوانين الإسلام، خاصة في المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية الثلاثة، يحفظ المجتمع من الفساد ويُهيئ أرضية لنمو وازدهار المواهب. لذلك، استمر كفاح الشعب الإيراني بقيادة الإمام الخميني(رض) ليس فقط على المستوى السياسي والإداري، بل أيضاً على المستوى الثقافي والاجتماعي بأولوية وأهمية.

٤. الاستقلال الوطني ونفي التبعية.. الهدف السياسي والاقتصادي الجوهري

كان أحد الأهداف المحورية الأخرى للثورة الإسلامية هو تحقيق الاستقلال التام والتحرر من هياكل التبعية التي فرضها نظام البهلوي البائد. وكان لهذه التبعيات أبعاد متعددة، شملت بشكل رئيسي المجالات الاقتصادية "سيطرة القوى الخارجية على الموارد"، والعسكرية "تبعية العقيدة الأمنية"، والسياسية "الخضوع للسياسات الدولية الكبرى وخاصة أمريكا"، والثقافية "التغلغل الأيديولوجي والاغتراب الفكري".

من وجهة نظر الإمام الخميني(رض)، لم يكن الاستقلال مجرد مفهوم جغرافي-سياسي، بل بالإضافة إلى ذلك، كان يعني أيضاً الاستقلال الفكري والاكتفاء الذاتي.

في هذا الإطار، ركّزت أولويات الحركة الإسلامية على تخصيص الموارد والمخزون الوطني بالكامل للشعب وقطع تدخل الأجانب تماماً في البُعد الاقتصادي، وكذلك رفع الهيمنة والتصدي للتراخي في وجه الاستعمار الذي كان يهدد الهوية الوطنية والدينية، في البُعدين السياسي والفكري.

كان الإمام الخميني(رض) يُعرّف الاستغلال في أشكاله الاقتصادية والثقافية والسياسية، ويجادل بأنه طالما لم تُقتلع جذور النظام الاستبدادي البهلوي، فلن يكون أي تحول اجتماعي عميق وذو معنى ممكناً.

كان الهدف النهائي على هذا المستوى هو استبدال هيكل الاستبداد الداخلي والاستعمار الخارجي بنظام إسلامي – شعبي، أي الجمهورية الإسلامية. وهذا الأمر تطلب اكتساب الحرية السياسية من خلال المشاركة الفعالة للشعب في مصيره وإقامة نظام يضمن، في إطار الأسس الإسلامية، تحقيق ثلاثية الاستقلال والحرية والعدالة لجميع أفراد المجتمع.

٥. العدالة الاجتماعية وحكم القانون.. الهدف الاجتماعي والحقوقي

كان الإمام الخميني(رض) يرى أن تحقيق العدالة الاجتماعية واستقرار حكم القانون المبني على الشريعة هما ركنا الأهداف الحقوقية والاجتماعية للثورة الإسلامية.

كان أحد الأولويات الأساسية للحركة هو التنفيذ الدقيق للقوانين على محور معيار العدالة الإلهية. من منظوره، كان يُعرَّف العدل بما يتجاوز مجرد العدالة التوزيعية "التوزيع العادل للموارد المادية"، وشمل تكريم الكرامة الإنسانية الأساسية وتهيئة الأرضية لتحقيق الحياة الطيبة "الكمال الوجودي".

اقتضى هذا النهج النفي الجذري للفقر الهيكلي، والفساد المؤسسي، والتمييز، وهو الأمر الذي لم يكن يجب أن يتحقق فقط في المجال الاقتصادي، بل كان يجب أن يتعمق في هياكل العلاقات الاجتماعية والثقافية حتى تُجفَّف جذور الظلم في الثقافة العامة أيضاً.

كانت السعادة والكمال الإنساني الهدف النهائي لهذه البناء النظامي في فكر الإمام الخميني(رض). كان يؤكد أن الحياة المنشودة والسعيدة هي مزيج من توفير الإمكانات المادية الضرورية والكمال الروحي والارتقاء الإنساني.

تحقيق هذا الأمر تطلّب إصلاحات هيكلية في المجال الحقوقي والاجتماعي؛ من بينها، ضمان حقوق الفئات المحرومة في مواجهة السلطة، وتأسيس مبدأ سيادة القانون بحيث لا يكون أي فرد أو مجموعة فوق القانون.

كانت هذه الأهداف الحقوقية والاجتماعية مكتلة للتحرر من الاستبداد والتبعية، لكي يتشكل مجتمع حرّ، عادل، قائم على القانون الإسلامي.

من الجانب الحقوقي، كان التأكيد على حكم القانون يعني سيادة التعاليم الإسلامية المطلقة وضمان الاستقلال الكامل للجهاز القضائي. كان يجب صياغة هذا القانون وتنفيذه مع مراعاة المصلحة العامة واستناداً إلى أُسُس الشرع.

كان هذا النهج الشامل يرى العدالة ليس مجرد شعار، بل عملية نظامية تتعامل في آن واحد مع إزالة الظلم المادي ورفع المستوى الروحي للمواطنين.

الخلاصة:

في النهاية، تتميز أهداف الثورة الإسلامية الإيرانية بإطار متعدد الأبعاد وديناميكي يغطي الأهداف الأساسية وحتى التفاصيل التشغيلية.

هذه الأهداف لم تكن تقتصر فقط على تطبيق القوانين الدينية، بل كانت تستخدم الأُسس الإسلامية في طريق تحقيق العدالة والإنسانية وحُرّية الإنسان. كان الإمام الخميني(رض) يؤكد أن هذه الثورة لم تكن مجرد تغيير سياسي، بل كانت تحولاً إنسانياً وثقافياً وروحياً يهدف إلى تحقيق الحكم الإسلامي، والاستقلال الوطني، والعدالة الاجتماعية، وتزكية المجتمع. هذه الأهداف كانت تُعدّ من الأولويات الأساسية للحركة في طريق تحقيق الأهداف الرئيسية للثورة الإسلامية.

مرتكزات الحركة الثورية للإمام الخميني(رض).. من المنظور العرفانيّ والإسلاميّ

إنّ الركائز التي استندت إليها حركة الإمام الخميني(رض) في صياغة الثورة الإسلامية، تجاوزت مجرد التحليلات السوسيولوجية أو السياسية البحتة؛ إذ كانت ضاربة في أعماق أسسه العرفانية، والفلسفية، والكلامية، والفقهية. ويعتمد التحليل الدقيق لهذا السند العرفاني والإسلامي على مفاهيم بنيوية في فكره، نوجزها فيما يلي:

١. المباني العرفانية والفلسفية: التوحيد الخالص ونفي سلطة غير الله

كان الفكر العرفاني للإمام هو البنيان الأساسي لحركته، وهو ما تجلى في آثاره العرفانية والفلسفية والأخلاقية البارزة.

توحيد الأفعال ونفي الهيمنة: يؤكد العرفان الإسلامي، لا سيما في النهج الشيعي، تأكيداً بالغاً على أصل "توحيد الأفعال"؛ وهو ما يعني أن الفاعل الحقيقي والمؤثر الوحيد في عالم الوجود هو الذات المقدسة لله تعالى. ومن هذا المنطلق، فإن أي سلطة أو قوة أو مشروعية تقوم على غير أساس إلهي (الطاغوت، القوى المادية، الشرق أو الغرب) تُعد شركاً عملياً وسلطة باطلة. هذه الرؤية منحت الحركة الثورية قاعدة نظرية (عرفانية وشرعية) صلبة، وبناءً عليه، لم تكن لسيادة نظام الشاه المستمد من الدعم الخارجي ألامريكي أي مشروعية أمام القدرة الإلهية المطلقة وإرادة الشعب المتصلة بالحق.

"إنّ أهم وأثمن معتقداتنا هو أصل التوحيد. وبناءً على هذا الأصل، نعتقد أن خالق وموجد العالم وجميع عوالم الوجود والإنسان، هو فقط الذات المقدسة لله تعالى المحيطة بكل الحقائق والقادرة على كل شيء والمالكة لكل شيء. هذا الأصل يعلمنا أن الإنسان يجب أن يسلم فقط أمام الذات الأقدس للحق، ولا ينبغي له إطاعة أي إنسان، إلا إذا كانت طاعته هي طاعة الله."

(صحيفة الإمام، المجلد ٥، ص ٣٨٧).

صناعة الحركة على أساس السلوك العرفاني السياسي: في الرؤية العرفانية والحكمية للإمام، يُشدد على أن الغاية النهائية في جميع الأفعال الفردية والجمعية هي العودة إلى المقام الربوبي. وفي هذا الإطار، لم تكن الحركة السياسية هدفاً ذاتياً، بل اعتبرت "جهاداً أكبر" لمحاربة طاغوت النفس وتزكيتها، وهو مقدمة وشرط لازم لتحقيق "الجهاد الأصغر" لمحاربة الطاغوت الخارجي وإقامة الأحكام الإلهية وإعادة العدالة. هذه النظرة حولت النضال السياسي من حدث سياسي محدود إلى عمل عرفاني مقدس، ومنحته بُعداً متعالياً وروحياً.

٢. المباني الفقهية.. نظرية ولاية الفقيه

ربما يمكن اعتبار الابتكار والبسط الفقهي للإمام الخميني(رض) على أساس نظرية "ولاية الفقيه" أهم سند عملي ومؤسساتي لحركته الثورية.

ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية في عصر الغيبة: أثبت الإمام الخميني(رض)، من خلال تفسير دقيق ومبدع للفقه الشيعي، أن إدارة المجتمع الإسلامي بناءً على الأدلة العقلية والنقلية في غياب الإمام المعصوم(ع) موكلة إلى الفقيه الجامع للشرائط والمؤهل. وهذا الأمر في الحقيقة ليس خياراً سياسياً، بل تكليف شرعي. وقد حققت هذه النظرية وظيفتين أساسيتين:

- سحب المشروعية عن نظام البهلوي: كما ذكرنا، فإن الحكومة التي لا تقوم على الشرع والأحكام الإلهية أي الطاغوت هي حكومة غاصبة وغير شرعية.
- إضفاء المشروعية على الحكومة البديلة: تحولت الحركة الثورية للشعب بقيادة الإمام من مجرد احتجاج سياسي واجتماعي إلى واجب ديني وفريضة إلهية واجبة الطاعة.

الفقه كإطار عملي للعدالة الاجتماعية: كانت الرؤية الفقهية للإمام تمثل تفسيراً حيوياً واجتماعياً للشريعة الإسلامية، يخرجها من حيز الانحصار في الأحكام الفردية والعبادية. فقد كان يرى الفقه ليس مجرد مجموعة من "افعل" و"لا تفعل" الطقوسية، بل منشوراً قانونياً وأخلاقياً يحكم المجتمع، وأحد أهدافه الرئيسة هو إقامة "القسط والعدل" الإلهي. وكان يعتقد أنه إذا طُبقت الأحكام الإلهية أي الفقهية بشكل كامل وشامل في هيكلية الحكم، فإن النتيجة الطبيعية ستكون عدالة اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة.

٣. التعاليم الإسلامية في سيرة أهل البيت(ع)

استلهم الإمام الخميني(رض) من التاريخ الإسلامي، لاسيما سيرة أهل البيت(ع)، كنموذج لتعزيز روح المقاومة وتبيين مشروعية النضال.

الثورة في مسار نهضة عاشوراء: لم ينظر الإمام إلى حركته كتغيير سياسي اعتيادي، بل اعتبرها تكراراً لنهضة الإمام الحسين(ع) في عاشوراء. هذا النموذج التاريخي لم يكن حدثاً غابراً، بل نموذجاً إسلامياً أبدياً لمقارعة الظلم. ومن هذا المنطلق، يُعرف الشاه ونظامه الاستبدادي كممثلين لـ"طاغوت الزمان"، والنضال ضدهم هو امتداد للاقتداء بسيد الشهداء.

مقارعة الاستكبار العالمي: إن تأكيد الإمام على مفهوم "الاستكبار العالمي" (وليس مجرد الإدارة الأمريكية) متجذر في التعاليم الإسلامية التي ترى الحدود بين الحق والباطل عالمية. وفي هذه الرؤية، فإن النضال ضدّ الغرب والصهيونية ليس قضية إيرانية فحسب، بل هو المصداق الحالي للصراع التاريخي بين الحق والباطل.

نظرة على مراحل تكوّن الحُكم الإسلامي في أفكار الإمام الخميني(رض)

مفهوم الحُكم قابل للدراسة على مستويين: نظري وعملي. على الصعيد الكلي والعقائدي، كان هدفه النهائي هو تحقيق الحُكم الإسلامي العالمي، حيث تسود الأحكام والقوانين الإلهية، وليس آراء الأفراد الشخصية.

عارض بشدة الاتجاهات القومية والعنصرية والتعصبات العرقية التي تؤدي إلى تشكيل الدول القومية، ورأى في هذه الأفكار مؤامرة من الأعداء لإضعاف الأمة الإسلامية.

في اعتقاده، كان تقسيم الإمبراطوريات الإسلامية القوية، مثل العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، جهداً استعمارياً لهزيمة قوة الإسلام. لذلك، أكد الإمام الخميني(رض) على مفاهيم مثل "أمّة الإسلام"، "وطن الإسلام"، و"الأمّة"، واعتبر تأسيس حكومة إسلامية عالمية موحدة أحد الأهداف السامية للثورة الإسلامية الإيرانية. ومع ذلك، على الصعيد العملي، ومراعاةً للإحداثيات السياسية للعالم القائم، أسس الإمام الخميني(رض) الحُكم الإسلامي في إطار الدولة القومية الإيرانية، وضبط الهياكل الحُكمية على هذا الأساس. في السياسة الخارجية، مع قبول عضوية إيران في المؤسسات الدولية، أعطى الأولوية لإقامة علاقات قائمة على الاحترام المتبادل مع الدول الإسلامية الأخرى. كان يرى أن العامل الرئيسي لتخلف العالم الإسلامي هو التفرقة بين الدول الإسلامية، ويعتقد أن تحقيق واجبات الحُكم للدول الإسلامية ووحدتها حول محور الإسلام سوف يحل جميع مشاكل العالم الإسلامي.

مرّ طريق طرح الحُكم الإسلامي في فكر الإمام الخميني بثلاث مراحل متميزة:

المثل الأعلى العام: اقترح الإمام الخميني(رض) لأول مرة الحكومة الإسلامية كمثل أعلى عام، واعتبر حكومة الفقهاء في زمن الغيبة حُكماً مثالياً يسعى لتحقيق القوانين الإلهية في المجتمع. أثناء بيان خصائص هذا الحُكم كحُكم مثالي، لم يرَ معارضة الحُكومات القائمة حتى تهيئة أرضية تحقيق مثل هذا الحُكم أمراً مُصلحياً.

النموذج البديل ونقد الملكية: في الخطوة التالية (حوالي عام ١٣٤٨هـ.ش/ ١٩٦٩م)، قدّم الإمام الخميني(رض) الحُكم الإسلامي كبديل سياسي مرغوب من خلال نقد أسس النظام الملكي. كان يعتقد أن توضيح الأبعاد السياسية والاجتماعية للإسلام للناس سيلقى قبولاً عاماً، وكان يرى طريق تحقيقه في توعية المجتمع والتأكيد على دور العلماء في أداء هذه المهمة الإلهية. الإستقرار في قالب الجمهورية الإسلامية: على أعتاب إنتصار الثورة الإسلامية، سعى الإمام الخميني(رض) من خلال الدفاع عن شكل وقالب الجمهورية الإسلامية وطرح أبعادها وخصائصها إلى إرسائها كنظام شرعي في إيران. كان يقبل إرساء مثل هذا النظام مشروطاً بوضع دستور يتناسب معه ويعتمد على قانون الإسلام وعلى أساس آراء العامة والقوانين الإسلامية.

(مأخوذ وملخص من ويكي الإمام)

إعادة بناء الهوية الوطنية الإيرانية في فكر الإمام الخميني(رض)

"لقد أثبتم أنكم تستطيعون إيجاد كل ما تريدون. لقد أظهرتم معجزة في العالم، وكانت تلك المعجزة هي القدرة الإلهية في البشر. لقد وقفتم وواجهتم وانتصرتم أمام كل القوى التي أرادت ابتلاع إيران والإيرانيين ونهب ذخائركم."

(صحيفة الإمام، المجلد ١٦، ص ٧٦).

أحد أسمى إنجازات الثورة الإسلامية هو إحياء وإعادة بناء الهوية الوطنية والأصيلة. كان الإمام يعلم جيداً أن جذور تسلط الأجانب على الشعوب تكمن في سلب هويتهم وثقتهم بأنفسهم. لذا أكد في وصيته أن "العرق الآري والعربي لا يقل عن العرق الأوروبي والأمريكي والسوفيتي"، وأن استعادة الذات ونبذ اليأس هما مفتاح القوة والبناء.

"إنّ العرقيْن الآري والعربي ليسا بأقلّ شأناً من الأعراق الأوروبية والأمريكية والسوفيتية. فإذا ما عثروا على ذواتهم الحقيقية، ونبذوا اليأس، وكفّوا عن التطلّع إلى غيرهم، فإنهم يملكون القدرة - على المدى الطويل - على إنجاز أي شيء وبناء كل شيء."

(صحيفة الإمام الخميني، ج ٢١، ص ٤١٧).

تُجسّد هذه العبارة حقيقة مفادها أن الأصالة هي منبع القوة. فعلى الشعب الإيراني أن يدرك أن مقدّراته الذاتية، بما في ذلك موارده البشرية المؤمنة والواعية، لا تقلّ بأي حالٍ عن مثيلاتها لدى الدول التي تدّعي القوة؛ إذ لم يكن العائق سوى وهم التبعية واليأس المفتعل، وهو ما زال واختفى مع انطلاق نداء الثورة. فلهذا، فقد ألقى الإمام الراحل بمسؤولية "البناء" الجماعية على عاتق كل الحريصين على مصلحة إيران، مؤكداً أن كل من يبتغي لإيران عزّتها بصدق، عليه أن يشمّر عن ساعد الجد بعزم راسخ لإعمار البلاد، للتغلب على الخراب الذي فُرض عليها، وتمهيد طريق الازدهار عبر الحفاظ على النعم والموارد الإلهية وتوظيفها بالشكل الأمثل.

ففي معتقده، لا تعد العودة إلى الأصالة الوطنية والإسلامية مجرد خيار ثقافي، بل هي شرط حيوي وجوهري لتحقيق الاستقلال الحقيقي. فطالما بقيت الهوية مفقودة، وباتت القيم الجوهرية للأمة مدفونة تحت ركام التأثير الغربي، فإن نيل الاستقلال الناجز والتحرر من الهيمنة الشاملة للأعداء سيظل أمراً مستحيلاً. وهكذا، وبالتوازي مع السعي لإقامة الحكومة الإسلامية وإحياء الهوية الدينية، أولى الإمام اهتماماً خاصاً بقضية التنمية والتقدم. غير أن هذه التنمية كان لا بد أن تتحدد ضمن إطار الهوية الإسلامية والوطنية؛ أي تنمية تتسم بالاكتفاء الذاتي والاعتماد على المقدرات الداخلية.

(مأخوذ وملخص من ويكي الإمام)